مجلة *Business Week Arabic Edition*

لقاء مع د. سامر مظهر قنطقجي www.kantakji.com

الآنسة هلا ناضر،

السلام عليك ورحمة الله وبركاته

أرجو منك عدم حذف أية كلمات وإلا فأرجو عدم نشر المقال، فأسئلتك طويلة ومركزة وتحتاج لشرح وافٍ لإعطاء الأمر حقه.

وقد قمت بإلغاء الجزء الثالث من السؤال الثالث لتشابهه مع السؤال الحادي عشر.

Q_1. كيف انطلقت المصارف الاسلامية وتطوّرت مع الزمن؟

A_1. مارس المسلمون أعمالاً (أُطلق عليها لاحقاً بالأعمال المصرفية)، فمحمد صلى الله عليه وسلم اشتهر بأمانته فكان الناس جميعهم من مسلمين وغير مسلمين يودعون عنده الأمانات الثمينة حفاظاً عليها من السرقة والضياع، وابن عباس كان يأخذ الوَرِق (الفضة) بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة، وعبد الله بن الزبير كان يأخذ الدراهم بمكة ثم يكتب لهم إلى أخيه مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذوها منه. كما عرفت السَفتجة عندما تسلّم ناصرو خسرو صكا من تاجر بأسوان (اسم مكان بمصر) بخمسة آلاف درهم معنون بوكيل تاجر في عيذاب (اسم مكان) ليتسلمه منه. كما قَدِم الوزير العباسي علي بن عيسى من مصر حاجا عام (313 هـ = 926 م) وهو يحمل معه سفاتج بقيمة 147000 دينار إبان وزارة الخصيبي. وُذكر أن سيف الدين الحمداني كتب رقعة موجهة لأحد الصيارفة في بغداد بألف دينار وعندما عرضت الرقعة على الصيرفي أعطاهم الدنانير في الحال.

وكانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963 حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية بمصر أسسها د. أحمد النجار (رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

الأسبق). ثم أنشئ بنك ناصر الاجتماعي كأول بنك نص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو إعطاءً.

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية عام 1972, حيث ورد النص علي ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية.

Q_2. ما هو حجم انتشارها حالياً في العالمين العربي والغربي؟

A_2. في عام 2003 وصل عدد المصارف الإسلامية إلى 267 مصرفاً منتشرة في 48 دولة علي مستوى العالم, بحجم أعمال يزيد عن 250 مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية, هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية علي مستوى العالم. وتطالعنا الأخبار بدخول مصارف وشركات استثمار مجال الصيرفة الإسلامية في اليابان وبريطانيا وألمانيا وغيرهم.

من ناحية أخرى، تتزايد عدد المؤتمرات العلمية التي تتناول الصيرفة والتأمين والاقتصاد الإسلامي، فهناك مؤتمرات دورية في استراليا واندونيسيا وماليزيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى سبيل المثال فإن جامعة هارفارد الأمريكية الشهيرة ستعقد في مطلع العام القادم مؤتمرها السابع حول التمويل الإسلامي. كل ذلك يشير إلى انتشار علوم الصيرفة الإسلامية بسرعة في المجالين العلمي والتطبيقي على حد سواء.

Q_3. يلاحظ أن الكثير من المصارف الأجنبية تهتم لعقد شراكات مع مصارف اسلامية، كيف تفسرون هذا الاهتمام؟

A_3. تعاني المصارف التقليدية من عقم أداتها اليتيمة وهي الفائدة الربوية مما جعل الهندسة المالية التقليدية تحبو حبواً. بينما تتميز أدوات الصيرفة الإسلامية بالسعة والمرونة لذلك هي تمثل مادة حيوية للهندسة المالية. ومن ناحية أخرى يمثل المسلمون ربع سكان الأرض معظمهم أو كلهم يرغبون بتثمير أموالهم بأسس تتناسب وشريعتهم الإسلامية،

لذلك ومن مدخل تسويقي من الطبيعي أن تهتم المصارف التقليدية بفتح فرص جديدة لأسواقها.

Q4. ما هي الآليات التي تعتمدها المصارف الإسلامية؟ وما هي ميزات العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي؟

A4. لا يختلف الاستثمار الإسلامي عن غيره إلا التزامه بالشريعة الإسلامية بوصفها القانون الذي يلتزم به أصحابه، لذلك يُستثنى كل ما فيه ضرر للناس وللبيئة عموماً. فقد سبق الإسلام الحضارة الغربية في تصنيفه للمال إلى مال خبيث ومال طيب، والخبيث هو الذي خالف الشريعة الإسلامية كالربا والخنزير والخمر والميسر والقمار والمخدرات والسرقة والرشوة والغصب والغش والتدليس وما إلى ذلك من كسب محرم، أما القانون الدولي فقد بدأ بنهاية القرن الماضي الإشارة إلى اصطلاح (الأموال المغسولة) وهي التي خالفت القانون الدولي.

لذلك فإن الآليات التي تعتمدها المصارف الإسلامية هي صيغ الاستثمار الحلال مبتعدة عن كل ما هو محرم أو فيه شبهة حرام. إضافة إلى تحميل عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) المخاطر معاً وليس لأحدهما على حساب الآخر كما يفعل المرابون.

وبهذا يتميز العمل المصرفي الإسلامي في ربطه لسوق رأس المال بشكل مباشر مع أسواق السلع والخدمات بينما لا يتحقق هذا الربط في حالة المصارف التقليدية. لذلك فإن ربط صيغ التمويل الإسلامية بالسلع والخدمات يضمن تحريك عجلة التنمية بصورة أكيدة.

Q5. هل الخدمات المصرفية التي يقدّمها المصرف الاسلامي هي عينها التي يقدمها المصرف التقليدي؟ وماذا عن الخدمات المبتكرة التي تلقى اعتراضاً لدى المسلمين المتشددين كبطاقات الائتمان؟

A5. تتشابه الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية والربوية، مع استثناء كل الخدمات تضم شبهة الربا، فحفظ الأوراق التجارية والمتاجرة بها ممكن في كليهما، أما حسم

الأوراق التجارية فممنوع في المصارف الإسلامية لاعتماده على الربا. لذلك فإن التكييف الفقهي لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية يعتمد على نظرية الوكالة بأجر.
أما عن الخدمات المبتكرة فقد ميزت المصارف الإسلامية بمصداقيتها الشرعية وكفاءتها المالية وأعطتها مرونة كبيرة. أما الاعتراضات التي تُثار حول بعض الخدمات والصيغ فهي بمثابة سجال يرتقي بهذه التطبيقات إلى مصاف الكمال، وهذا النقاش العلمي طبيعي في الثقافة الإسلامية وغالبا ما ينتهي إلى تحقيق إجماع حولها سواء بالحلّ أو بالحرمة.

Q6. في ظل التطور السريع الذي يشهده القطاع المصرفي، هل تعيق قوانين المصارف الاسلامية تطورها وتحدّ منه؟ وألا تظل هذه المصارف محدودة بسقف معين لا يمكن تخطيه؟

A6. قوانين المصارف الإسلامية تنتمي للشريعة للإسلامية ولا تخرج عنها بحال من الأحوال، ولقد أثبتت هذه الشريعة أنها حاكمة على الأزمان لا محكومة بها، لذلك فأي قصور إنما بسبب سوء الفهم أو التطبيق، فثوابت الشريعة قليلة أما متغيراتها فغير محدودة. وما قدمته الصيرفة الإسلامية بعمرها القصير الذي لا يتجاوز 30 سنة أثبت مرونة وسَعة فاقت الصيرفة التقليدية التي لم تستطع أن تأتِ بغير الربا خلال عمرها المديد.

Q7. أين وكيف تُوظفّ أموال المودعين؟ وأليس هناك من محدودية لذلك؟

A7. إن أغلب إيداعات المصارف الإسلامية تكون بهدف الاستثمار الطويل والقصير الأجل. وتوظف المصارف الإسلامية أموالها في كل المجالات الأكثر ربحية لكن ضمن إطار الاستثمار الحلال، لذلك لا شيء يحد من أفق التوظيف سوى المحرم منها.

Q8. أي فرق في عائدات مصرف اسلامي ومصرف تقليدي، وهل الفرق كبير؟

A8. إن كل عائد في المصارف التقليدية هو كسب، أما في المصارف الإسلامية فكل عائد حلال هو كسب طيب، وكل عائد حرام أو فيه شبهة حرام هو كسب خبيث وهو محرم.

Q9. هل تلقى المصارف الاسلامية اقبالاً واسعاً، وهل هناك غير مسلمين يقبلون عليها؟

A9. لا يشترط في المتعامل مع المصارف الإسلامية أن يكون مسلماً، ومن جهة أخرى، يشكل النجاح الذي تحققه المصارف الإسلامية مدخلاً كبيراً للإقبال عليها، وبما أن كل مسلم غيور يحرص على استثمار أمواله بالحلال، لذلك فإن المسلمين وغير المسلمين يقبلون على المصارف الإسلامية.

Q10. كيف يُنظّم عمل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي؟، وما هو دورها؟، وما هي الضمانة لمطابقة الخدمات المصرفية لتعاليم الشريعة؟

A10. تتميز المصارف الإسلامية بسَعة نشاط استثماراتها المضبوطة برقابة شرعية مرتبطة بالجمعية العمومية لمساهمي المصرف. تمارس الرقابة الشرعية نشاطها لمصلحة المودعين والمتعاملين مع المصرف. وهيئة الرقابة هي هيئة مكونة من عدد محدود من علماء الفقه والشريعة تعينها الجمعية العمومية, مهمتها الأساسية الرقابة على أعمال المصرف وعقوده لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. مهامها:

- مراقبة أعمال المصرف وأنشطته من حيث عدم مخالفتها لأحكام الشريعة.
- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأنشطته وأعماله، كوضع الضوابط للمعاملات التجارية الجديدة.
- النظر بأية أمور تكلف بها من قبل مجلس الإدارة أو وفقا لتعليمات المصرف المركزي.
- تقدم هيئة الرقابة في المصرف تقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين تبين فيه مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة للفترة موضوع التقرير وملاحظاتها وتوصياتها.

أما الضمانة لمطابقة الخدمات والمنتجات المالية للشريعة الإسلامية، فهو الالتزام الذاتي للمسلم المأمور بالاحتكام والالتزام بالشريعة الإسلامية، إضافة إلى هذه الهيئات الشرعية، ويتوجب على كل متعامل وجد مخالفة أن يُعلم الهيئة عملاً بالحديث الشريف (من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه..). ولابد من التوضيح أن الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف *IIRA* موقعها ***www.icd-idb.com/iira.htm*** تتلخص مهامها بنشر تقارير عن المؤسسات المالية الإسلامية ومدى علاقتها بالمصارف الربوية ومدى صحة منتجاتها المالية من وجهة النظر الشرعية.

Q_{11}. ما هي الصعوبات التي تواجه عمل المصرف الإسلامي؟

A_{11}. يمكن تلخيص الصعوبات بالتالي:

- تعمل المصارف الإسلامية في بيئة ينتشر فيها الربا من كل صوب، فالمصارف المركزية والمصارف العالمية وكل أدواتها ربوية ولن تتخلص المصارف الإسلامية من ذلك إلا باتساع رقعتها لتشمل جميع بقاع الأرض، وهذا بدأ بفضل الله يحصل بافتتاح مصارف إسلامية ونوافذ إسلامية.
- قلة الكوادر المؤهلة شرعياً واقتصادياً بما يتناسب والشريعة الإسلامية، ويتوقع أن يستوعب السوق الحالي والمستقبلي القريب أكثر من 6000 فرصة عمل لهذه الاختصاصات، لذلك يلاحظ نمو الجهات المهنية والعلمية التي تمنح شهادات معترف بها لهم، مثل *AAOIFI, AIA, etc.*